

تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي وسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي  
دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL - دراسة حالة الجزائر -  
The impact of trade openness, financial integration and the  
real exchange rate on economic growth  
- Standard study using the ARDL model - Algeria case study

وافي ميلود<sup>1</sup>

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
المركز الجامعي - مغنية -

[Milouafi@yahoo.fr](mailto:Milouafi@yahoo.fr)

شكوري سيدي محمد

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
المركز الجامعي - مغنية -

[cheksidimed@yahoo.fr](mailto:cheksidimed@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2019-09-17 تاريخ القبول: 2021-11-28 تاريخ النشر: 2021-12-31

**ملخص:**

تهدف هذه المقالة إلى دراسة تأثير كل من الانفتاح التجاري، التكامل المالي و سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 و هذا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. وقد بينت نتائج الدراسة أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، بينما كان للانفتاح التجاري أثر سلبي على النمو. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يحفز النمو لان معظم استثماراته تركزت في قطاع المحروقات.  
الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري- التكامل المالي- سعر الصرف الحقيقي - النمو الاقتصادي- نموذج ARDL.

تصنيف JEL: F41, F13, F31

**Abstract:**

The aim of this study is to investigate the impact of trade openness, financial integration and real exchange rate on the economic growth in Algeria during the period 1990 to 2016 using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) Approach. The results of the study indicated that oil price is one of the most

<sup>1</sup>المؤلف المراسل

important determinants of economic growth in Algeria, while trade openness had a negative impact on growth. Foreign direct investment (FDI) has not spurred growth as most of its investments have been concentrated in the hydrocarbons sector.

**Keyword:** Trade openness - financial integration - real exchange rate - economic growth - ARDL model.

**JEL Classification :** F41, F13, F31

### مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما وأساسيا في الاقتصاد الدولي وبالذات في ظل العولمة الاقتصادية، وبذلك يحكم أهمية التجارة الخارجية الكبيرة في اقتصاديات الدول عموما، حيث أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبتها إلى الدخل الإجمالي، وكذلك اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، فالتجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياجاتها التي لا يلبئها الإنتاج المحلي، وتصريف فائض هذا الإنتاج وبالشكل الذي يساعد على استمرار عمل النشاطات الاقتصادية عموما والإنتاجية خصوصا ويتيح نموها وتطورها.

وتعتبر العولمة المالية كذلك هي من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بدأت بإجراءات التحرر المالي وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهذا يعني أن رأس المال سوف ينتقل من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون فيها العائد منخفضا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد مرتفعا لتوافر الفرص الاستثمارية في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن فرص التشغيل وتنويع مصادر الدخل، لذا عملت أغلب الدول خاصة النامية منها إلى خلق بيئة اقتصادية ملائمة فضلا عن إصلاح القطاع المالي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية لدوره في تعبئة الموارد وتوسيع نطاق الادخارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسيير تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الذي أصبح فيه العالم ساحة للتنافس في اجتذاب عناصر العولمة المالية من خلال خلق البيئة الاستثمارية التي تستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمارات على أساس وضع قوانين وتشريعات وتسهيلات اللازمة لذلك.

وكذلك نجد أن أغلب الدراسات التي درست العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي ركزت على جانب اختلالات أو تقلبات سعر الصرف ومن جانب آخر على نظام الصرف، والدراسات التجريبية أكدت أن العلاقة تكون سلبية بين تقلبات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي (Bos Worth Collins & Chen 1995) وقد يكون التأثير له عواقب على المدى الطويل خاصة على القدرة التنافسية للسلع المتاجر بها، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

والجزائر تبنت في مطلع التسعينات خطوات تدريجية لإعادة النظر في طبيعة وهيكل الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة التي ضربت الاقتصاد الجزائري في سنة 1986، التي كان من بين أسبابها التدهور الكبير لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى تقلب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية. وعلى أساس كل هذه الصعوبات قامت الدولة الجزائرية بوضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تحدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، وقد بدأت السلطات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع منذ بداية التسعينات، وبالتالي التخلي عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حامية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع وهو ما نتج عنه اختلالات اقتصادية كبيرة. ومن أهم المحاور التي

ركزت عليها هذه الإصلاحات هي تقليص الفارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للدينار الجزائري، فكانت بدايتها إحداث تخفيضات محسوسة في قيمة الدينار سنتي 1991 و1994 بنسبة 22% و17.40% على التوالي، ثم بعدها باشرت السلطة النقدية في تبني نظام الصرف المرن .

و بناء على ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة دراسة ما مدى تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي و سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر. و من اجل معالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء. الجزء الأول تم فيه عرض الاطار النظري للدراسة، أما الجزء الثاني فقد تم فيه عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت تأثير كل من الانفتاح التجاري و التكامل المالي و سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي، أما الجزء الثالث فقد تم فيه تقديم نموذج الدراسة و البيانات و منهجية الدراسة القياسية المتمثلة في مقارنة ARDL ، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها، و الجزء الأخير اشتمل على الخاتمة.

### 1. الإطار النظري للدراسة:

إن الأدبيات النظرية وضعت عدة حجج لدعم الانفتاح التجاري وأن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحسب التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة إيجابا على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، وأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي Michaely (1999) Frankel & Romer (1977)، فنجد النظريات النيوكلاسيكية للنمو تؤكد أن سياسة التحرير التجاري تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال رفع المستوى العام للكفاءة التكنولوجية، فمكاسب الكفاءة تترجم من خلال التقارب بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية والتي تؤدي إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات الأكثر ربحية، فتأثير التحرير يكمن في تحسين التكنولوجيا التي تزيد من مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، ويتجلى هذا التأثير في الفترة الأولى بالنمو المتسارع ثم التباطؤ لدخل الفرد بعدها ينتقل الاقتصاد إلى مستوى جديد ويكون نصيب الفرد من الدخل أعلى كنتاج للتحرير المالي.

فيما يخص تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي نجد بعض الاقتصاديين يؤكدون على التأثير الإيجابي للتكامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرى أن التكامل المالي يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال. الكثير من النظريات أكدت أن التكامل المالي يعزز النمو الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح يحسن كفاءة تخصيص الموارد وتوفير فرص لتنوع المخاطر وتعزيز التنمية المالية، وهذا ما جاء به Mackinnon (1973) و Shaw (1973) من خلال التركيز على دور القطاع المالي في تعبئة الادخار وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، وأن التحرير المالي ما هو إلا وسيلة بسيطة وفعالة لرفع معدل النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وأظهرت أن الكبح المالي يؤدي إلى عدم تشجيع الادخار وتقنين الائتمان وسوء توزيع الموارد، فالكبح المالي هو تخفيض أسعار الفائدة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار والتي من شأنها أن تضر النمو الاقتصادي، في حين التحرير المالي سيرفع من مستوى الاستثمار وهذا سيحفز النمو الاقتصادي.

### 2. الدراسات السابقة:

من خلال العديد من الدراسات التجريبية التي قام بها Edwards (1998), Sachs et Warner (1995), Doller (1992), Greenaway M & Wright (2002), Onafowora & Owoye (1998) وآخرون أكدوا أن التأثير إيجابي بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، والبعض الآخر يشكك في هذه النتيجة فنجد Sachs (1987) يرى أن دول شرق آسيا نجحها ونمو اقتصادها راجع بشكل كبير إلى دور الحكومات في تشجيع الصادرات وتقييد الجزئي للواردات.

وحسب (Taylor 1991) فإن استراتيجيات التحرير خسائرها تكون أكبر من أرباحها خاصا عند بداية التحرير التجاري المالي المتسرع، ويرى أن استراتيجية التنمية الداخلية تكون أحسن من الانفتاح المباشر أو الكلي، وكذلك أكد Rodríguez & (1999) أن العلاقة الإيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي غير واضحة. ويوضح Yanikkaya (2002) أن وجود القيود له تأثير إيجابي وهام على النمو وخاصا بالنسبة للدول النامية، ولهذا الغرض قام بتقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى نوعين : مؤشر حجم المبادلات ومؤشر قيود المبادلات، وتضمنت العينة 100 دولة متقدمة ونامية خلال فترة 1970-1997. وقام (Grie & Redlin 2012) بدراسة ديناميكية للمدى القصير والبعيد بين درجة الانفتاح ونمو الناتج المحلي الخام للفرد (PIB par habitant) لـ 158 دولة خلال الفترة 1970-2009 من خلال استعمال نموذج التكامل المتزامن Panel ونماذج تصحيح الخطأ، واستنتج أن هناك علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو على المدى البعيد، فالمعاملات على المدى البعيد أعطت علاقة طردية وإيجابية بين الانفتاح والنمو، ومعاملات على المدى القصير سلبية، والتأثير كان حسب طبيعة المبادلات وحجمها. ونجذ دراسة (Caupin & Saadi Sedik 2000) قاما بتحليل الأثار المترتبة على سياسة الانفتاح التجاري على عدم استقرار النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 1960-1999، واستنتجا أن التأثير إيجابي لسياسة الانفتاح ولكن سوف تتعرض هذه الدول إلى صدمات خارجية ناجمة عن هذا الانفتاح. وفي الأخير يرى بعض الاقتصاديين مثل (Winters 2004)، (Chang, Kaltani & loayza 2005)، (Baldwin 2003)، (krueger 1998) أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى مثل تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري والمادي، وتحسين نوعية المؤسسات الإنتاجية والمصرفية والخدماتية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

أما فيما يتعلق بتأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، فقد أظهر (Quinn 1997) دراسة العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي بحيث وضع مؤشر ديناميكي لتحرير رأس المال يتراوح ما بين 0-4 حسب درجة الانفتاح بالاعتماد على معطيات مبادلات حساب رأس المال المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي، ومن إيجابيات هذا المؤشر الأخذ بعين الاعتبار كثافة القيود، العينة مكونة من 66 دولة للفترة 1960-1989، واستنتج أن التكامل المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وكانت هناك انتقادات على هذا المؤشر من طرف (Edison et al 2002a) بحيث أكد أن هذا المؤشر لا يقيس التأثيرات المرتبطة بتحرير رأس المال إلا للدول التي لها انفتاح كامل. ونجذ كذلك دراسات (Bailiu ، Markusen & Venables 1999) و (Blomstrom 1991) و (2000) التي أكدت أن التكامل المالي من الممكن أن يرفع من معدل النمو من خلال " التأثير الجانبي المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا والتخصص في الإنتاج وتخصيص رأس المال، وبالتالي تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يدفع بالنمو الاقتصادي. ودراسة قام بها (Bonfi Glioli 2008) بين أن التكامل المالي يعتمد على محددتين أساسيتين للأداء الاقتصادي هما: الإنتاجية والاستثمار، وأكد أن التكامل المالي له تأثير مباشر وإيجابي على الإنتاجية عندما لا تأثر بشكل مباشر على تراكم رأس المال وكانت الدراسة خلال الفترة 1975-1999 لعينة تضم 70 دولة. وأثبتت الدراسة التي قام بها (Bekart et al 2005) أن تحرير رأس المال يحفز النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما قوية ومباشرة وفورية، والدراسة ضمت مجموعة من الدول النامية والمتقدمة خلال فترة 1980-1997، ونفس النتيجة وصل إليها (Fuchs & Funke 2001) أكد أن هناك علاقة طردية وقوية تدعم فرضية أن تحرير حساب رأس المال يحسن النمو الاقتصادي، العينة مكونة من 27 دولة خلال الفترة (1975-2000)، وأكدت دراسة (Edison et al 2002b) هذه الفرضية من خلال دراسة عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة 1976-1995، أن التحرير المالي يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وأن هذه النتيجة قوية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وأظهرت دراسة (Klein & Olivie 2008) استخدم مؤشر \*Share للتحرير لعينة

مشكلة من الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 1976-1995 وأثبتت أن تحرير حساب رأس المال يؤثر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن فقط للدول المتقدمة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى على أساس أنها تركز على أثر تحرير حساب رأس المال في التنمية المالية، وكذلك دراسة (Bailiu 2000) أثبتت أيضا أن تحرير حساب رأس المال يحسن النمو من خلال تعزيز التنمية المالية خلال الفترة 1975-1995 والعينة مكونة من 40 دولة نامية، ويوضح دور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي وتختلف دراسته على الدراسات الأخرى من خلال دراسة آثار مؤشر تحركات رأس المال على النمو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستنتاج الذي وصل إليه هو أن تدفقات رأس المال تحفز النمو الاقتصادي إلا في الدول التي طورت وحسنت القطاع المصرفي. وأثبتت (Honig 2008) أن تحرير حساب رأس المال يمكن من زيادة النمو الاقتصادي من خلال تطوير النظام المالي، وأن تحسين أداء النظام المالي سيزيد من المنافسة ويسهل من استيراد الخدمات المالية، وأكدت دراسات أخرى Mathieson (1992) & Rojas-Suárez أن تحرير انتقال رؤوس الأموال يزيد من كفاءة القطاع المالي وتحسين أداء الوساطة المالية من خلال التوجيه السليم للادخار نحو الاستثمار الإنتاجي وتخفيض مخاطر الاستثمار المالي، وحسب Edison et al (2002b) فإن التنوع الجيد للمحافظ الاستثمارية والتوزيع الأفضل لرأس المال سيؤدي حتما إلى تعزيز النمو الاقتصادي. واستخدم O'donnell (2001) في دراسته مقاييس صندوق النقد الدولي ومقاييس كمية لتوضيح أثر تحرير حساب رأس المال، فأكد أن المقاييس النوعية تضعف مؤشر درجة تحرير رأس المال لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القيود المختلفة على حساب رأس المال، أما المقاييس الكمية فلها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ويرى (Imbs 2004) أن المناطق المتكاملة ماليا تعرف تقلبات كبيرة وإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وأثبتت أن العلاقة بين النمو والتكامل المالي ايجابية، فالتكامل المالي سيؤدي إلى زيادة التبادلات التجارية والتي ستسمح لكل بلد بالتخصص في أحد المجالات التي لديها ميزة نسبية.

ونجد فئة أخرى من الباحثين من بينهم (Neto & Veiga 2008) و (Kose et al 2006) استنتجوا أنه من الصعب وجود علاقة أو تأثير إيجابي بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي، وكذلك نجد دراسة Edison et al (2002a) أكدت أن العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي ليست قوية. ونجد دراسة (Alesina Grilli & Milesi Ferritti 1994) قاما بدراسة العلاقة بين تحرير رأس المال والنمو الاقتصادي لـ 20 دولة صناعية خلال الفترة 1950-1990، والانفتاح المالي تم قياسه بعدد سنوات تحرير حساب رأس المال، وأثبتت ضعف التأثير على النمو، وكذلك أكدت دراسة (Grilli & Milesi Ferritti 1995) على عينة من 61 دولة أن تحرير رأس المال له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. و استنتج Edwards (2001) أن تحرير حساب رأس المال يحفز النمو الاقتصادي للدولة التي لها مداخيل عالية، ويعيق النشاط الاقتصادي في الدول التي لها مداخيل ضعيفة، ويؤكد أن الدول النامية غير مستعدة للتحرير الكامل لحساب رأس المال وأن التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التطور والتنمية في البلد.

### 3. تحديد النموذج و منهجية الدراسة القياسية :

#### 3.1. نموذج الدراسة و المتغيرات :

تقوم هذه الدراسة بتبني نفس النموذج الذي استخدمته معظم الدراسات التطبيقية (Edwards 1998), Sachs et Warner (1995), Onafowora & Owoye (1998), Greenaway M & Wright (2002) , و (Domaç & Shabsigh 1999) والتي تناولت دراسة العلاقة بين التحرير التجاري والمالي وسعر الصرف الحقيقي مع النمو الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديدا يأخذ نموذج هذه الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 OPEN_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 ROILP_t + \beta_4 GOV_t + \beta_5 TCRE_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

إذ تمثل:

**GDP**: الناتج الداخلي الخام .

**OPEN**: مؤشر الانفتاح التجاري.

**FDI**: الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ROILP**: سعر البترول الخام الحقيقي.

**GOV**: الانفاق العام.

**TCRE**: سعر الصرف الحقيقي الفعلي

وهذا يعني أن الناتج الداخلي الخام (GDP) يتأثر بمستوى التغير في سعر البترول الخام الحقيقي باعتباره أهم المحددات التي تؤثر في الناتج الداخلي الخام فبارتفاعه يرتفع الـ GDP وبتناقصه ينخفض، وبمستوى الانفاق العام بحيث أن انتهاج سياسة انفاق عام توسعية ستؤدي حتما إلى زيادة مداخيل جديدة وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الخام، أما فيما يخص مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر فإن أغلب الدراسات أكدت أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة الصادرات من خلال تنويع الاقتصاد وأنه مؤشر يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الخام، أما في حالة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الاستثماري والتحفيزات والتسهيلات سيخلق بالطبع قيمة مضافة وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الـ GDP، وكذلك نجد أن تحرير سعر الصرف سيؤدي إلى تنافسية السلع المحلية مع السلع الأجنبية ويؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وكذلك في حالة تخفيض قيمة العملة ستؤدي إلى تشجيع الصادرات وانخفاض أسعار السلع المحلية في الأسواق الدولية وكذلك يرفع من قيمة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلع وبالتالي سيخفض من الواردات.

وقد تم الحصول على البيانات من تقارير بنك الجزائر و الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (International Financial Statistics) ، و تغطي هذه البيانات الفترة من 1990 حتى 2015 وهي فترة التحرير التجاري والمالي، وكذلك تحرير سعر الصرف.

### 3.2. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ولتقدير النموذج الذي يضم أهم محددات الناتج المحلي الخام (المعادلة 1) فسوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL models) (Autoregressive Distributed Lag) الذي اقترحه (Pesaran et al. (2001). ومن أهم الأمور التي تميز مقارنة ARDL عن المقاربات الأخرى خاصتنا نموذج التكامل المترامن هو أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) كما هو الشأن في مقارنة (Engle and Granger (1987) و Johansen- Juselius (1990) للتكامل المشترك، حيث يمكن أن تطبق مقارنة ARDL للتكامل المشترك حتى لو كانت المتغيرات (I(0) و (I(1). وقد عرفت هذه المقاربة شعبية متزايدة في السنوات الأخيرة و هذا لعدة أسباب، منها أنها تسمح بتجاوز بعض المشكلات القياسية المرتبطة بصغر حجم العينة وهذا ما نراه في دراستنا، وبالتالي إمكانية تطبيقها على بيانات البلدان النامية والتي غالبا ما تكون صغيرة الحجم، كما تسمح هذه المقاربة كذلك بتقدير معاملات النموذج القصيرة و الطويلة الأجل في نفس الوقت. وفي الأخير يمكن الإشارة أن تطبيق منهجية ARDL يتطلب أن لا تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من درجة أكبر من الواحد، و إذا كانت المتغيرات (I(2) فإن القيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al(2001) سوف لن تكون ملائمة.

ولهذه الأسباب سوف نستخدم في دراستنا على مقارنة ARDL للتكامل المشترك لتقدير النموذج الذي يضم أهم محددات الناتج المحلي الخام في الجزائر ، و يمكن كتابة نموذج معادلة (1GDP) على شكل معادلة تصحيح الخطأ الشرطي لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع، كالآتي:

$$DGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n a_i DGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^n b_i DOPEN_{t-i} + \sum_{i=1}^n d_i DFDI_{t-i} + \sum_{i=1}^n e_i DROILP_{t-i} + \sum_{i=1}^n f_i DGOV_{t-i} + \sum_{i=1}^n j_i DTCRE_{t-i} + \delta_1 GDP_{t-1} + \delta_2 DOPEN_{t-1} + \delta_3 DFDI_{t-1} + \delta_4 DROILP_{t-1} + \delta_5 DGOV_{t-1} + \delta_6 DTCRE_{t-1} + u_t$$

حيث يشير الرمز D إلى الفروق الأولى للمتغير، و يبين نموذج ARDL أن الناتج المحلي الخام يعتبر دالة لقيمه الماضية و القيم الماضية للمتغيرات المستقلة.

وكما بين ذلك (Pesaran and al (2001) فإن منهجية ARDL تتم في مرحلتين ، في المرحلة الأولى يتم اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج ، و لأجل هذا يتم اختبار فرضية عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات و

$$H_0 : \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = 0$$

المعرفة كما يلي :  $H_1 : \delta_1 \neq 0, \delta_2 \neq 0, \delta_3 \neq 0, \delta_4 \neq 0$  ، و هذا بحساب الإحصائية F-statistic

وقد اقترح (Pesaran and al (2001) قيما حرجة للإحصائية F-statistic في هذا الاختبار، و هذا في الحالة التي تكون فيها المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو من الدرجة صفر I(0) ، أو خليطا من الاثنين . فإذا كانت قيمة إحصائية F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة ، يتم رفض الفرضية العدمية لعدم وجود علاقة طويلة المدى ، أما إذا كانت قيمة إحصائية F-statistic أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة لا يمكن رفض الفرضية العدمية ، أما إذا كانت الإحصائية F تقع بين الحدين الأدنى و الأعلى فلا يمكن الحسم .

وفي حالة ما بينت نتائج الإحصائية F وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات يتم المرور إلى المرحلة الثانية من مقارنة ARDL و التي تتضمن تقدير معاملات الأجل الطويل و معاملات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي .

#### 4. نتائج الدراسة التطبيقية :

##### 4.1 اختبارات جذور الوحدة:

في مرحلة أولى سوف نتفحص خصائص السلاسل الزمنية عن طريق تطبيق اختبارات جذور الوحدة لتحديد درجة تكامل كل متغير من متغيرات النموذج، و رغم أن طريقة ARDL لاختبار الحدود تسمح بأن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى، أو متكاملة من الدرجة الأولى، إلا أنه من المهم التأكد من أن المتغير التابع و المتغيرات المستقلة تصل إلى الاستقرار دون الحاجة إلى أخذ الفروق الثانية . ومن أجل معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة، استعملنا اختبارين لكشف الجذور الوحيدة، هما اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller ADF، واختبار الجذور الوحيدة ل Philips-Perron PP، وقد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz و Akcaike .

**الجدول 1. نتائج اختبار الجذور الوحدية**

القرار	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	PP	ADF	PP	ADF	
I(1)	-4.947133***	-4.804583***	-3.394236	-2.189403	log(GDP)
I(1)	-8.782295***	-7.179950***	-1.841818	-2.521259	Log(REERFMI)
I(1)	-3.622512**	-3.775029**	-2.087665	-2.088295	Log(ROILP)
I(1)	-4.657224***	-4.561309***	-1.809599	-1.774817	Log(OPEN)
I(1)	-6.636969***	-3.851048**	-2.880560	-2.396490	Log(GOV)
I(1)	-4.327608**	-4.325090**	-2.567479	-2.490822	Log(FDIGDP)

\*\*مستوى معنوية 5%\*\*\*مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

وقد بينت النتائج أن كل المتغيرات: الناتج المحلي الخام، سعر الصرف الحقيقي، سعر البترول الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق العام غير مستقرة عند المستوى ومستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

## 2. 4 نتائج اختبار الحدود (الإحصائية) F-statistic

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج، اقترح (Pesaran et al 2001) حساب الإحصائية F-statistic. تظهر نتائج اختبار الحدود (الإحصائية) F-statistic في الجدول (2).

**الجدول 2. اختبار الحدود**

النتيجة	F- statistic		Prop (0,001)
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
وجود تكامل مشترك بين المتغيرات	3.414.68		عند مستوى معنوية 1%
	2.623.79		عند مستوى معنوية 5%
	2.263.35		عند مستوى معنوية 10%

ملاحظة: القيم الحرجة تم الحصول عليها من (Pesaran et al 2001)

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews



تبين النتائج في الجدول (2) أن قيمة الإحصائية F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة المقترحة (8.049567) من طرف (Pesaranandal (2001) عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي فإن هذه القيمة تدعم وجود علاقة مدى طويل بين متغيرات النموذج .

#### 3.4. تقدير معاملات المدى الطويل:

في المرحلة الثانية سوف نقوم بتقدير المعادلة (1) أي نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل، ومن أجل تحديد طول فترات الإبطاء فقد استخدمنا معيار AIC (Akaike Information Criterion)، وباستخدام البرنامج 9 Eviews تم الحصول على النموذج (ARDL(2, 0, 2, 0, 1, 2))، و تظهر نتائج هذا التقدير في الجدول (3) .

**الجدول 3. تقدير معاملات المدى الطويل**

المتغيرات	معلمات المدى الطويل	احصائية t	الاحتمال
LOG(REERFMI)	-1.535039	-2.235970	0.0470
LOG(ROILP)	0.469188	1.857804	0.0901
LOG(OPEN)	-1.134210	-1.530714	0.1541
LOG(FDIGDP)	-0.006468	-0.440182	0.6683
LOG(GOV)	0.473855	2.668295	0.0219
C	15.551208	2.362715	0.0376
المتغير التابع : GDP ، قيم الإبطاء تم حسابها على أساس المعيار AIC : AIC based ARDL(2, 0, 2, 0, 1, 2)			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

#### • مؤشر سعر البترول ROILP والناتج المحلي الاجمالي GDP:

إن الصادرات الجزائرية تتميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكلية، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي، بحيث يتبين لنا من النتائج أن مؤشر ROILP ذات دلالة احصائية عند 5%، كما تبين لنا معلمة ROILP ذات إشارة موجبة بحيث أنه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا أمر متوقع و يتفق مع معظم الدراسات التي تناولت محددات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر . ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية إلى ارتفاع نسبة الايرادات البترولية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، فالارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط في الخمسة عشر سنة أدى إلى ارتفاع قيمة GDP باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاض محسوس في سعر البترول وهذا نتيجة أثار الأزمة المالية العالمية 2008 وهذا ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك انخفاضه من بداية سنة 2014 أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

#### • مؤشر الانفتاح التجاري OPEN والناتج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من النتائج أن مؤشر درجة الانفتاح التجاري هو من بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما تبين لنا أن معلمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ذات إشارة سالبة بحيث أن كلما ارتفعت قيمة OPEN بـ 1% أدى إلى تراجع GDP بـ 1.13%.

ويمكن تعليل ذلك أن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج المحلي الاجمالي، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات، ومن أهم الأسباب هو عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الأجنبية لا من حيث الجودة ولا الأسعار، وكذلك يعود السبب إلى أن القطاع الانتاجي ظل خلال فترة طويلة يتجه إلى السوق المحلي أكثر من التوجه إلى السوق الدولي وذلك بانتهاج سياسة احلال الواردات وهدفها هو الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية، إلا أن تلك السياسة لم تعطي النتيجة المرجوة بحيث أنها أدت إلى استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية بحكم زيادة الطلب عليها، والسلع الوسيطة لإنتاج السلع اللازمة للاستهلاك الداخلي، وكذلك نخذ استيراد السلع الوسيطة التي كانت ضمن مخططات التنمية في مرحلة الانعاش الاقتصادي وتعتبر تكلفة مهمة، ما أدى بالسلطات إلى الاعتماد على الإيرادات البترولية من أجل تسديد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وبالتالي لم تستخدم الإيرادات في استيراد التكنولوجيا والكفاءات لاستخدامها في العمليات الانتاجية والتنموية التي تحدف إلى دخول الأسواق الدولية ومنافسة السلع الأجنبية وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

#### • الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والناتج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من النتائج أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر ذات اشارة سالبة وعليه فإن العلاقة بينهما عكسية، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خاصتا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا بمقارنتها مع حجم قطاع المحروقات، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.

إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودة جدا، فنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي في أحسن الأوقات لم تتعدى 2.03% سنة 2001. فضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى خروج العملات الأجنبية في شكل تحويلات قد قلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من تحسين المدفوعات.

ويعتبر قطاع الصناعة المرتبط بالمحروقات من أهم القطاعات الممولة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة 50%، على عكس بعض القطاعات الأخرى التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني المتنوع كقطاع الفلاحة والسياحة والتي لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة 2%. إن نتائج أداء وامكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت بعيدة لتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، فبالرغم من الجهود التي بدلت لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من تحفيزات جبائية وتسهيلات، إلا أن حجم الاستثمارات يبقى دون مستوى الطموحات خاصتا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من بعض العراقيل مثل التمويل والبيروقراطية الادارية ونسبة المساهمة... الخ.

#### • الانفاق الحكومي GOV والناتج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من خلال النتائج أن معلمة الانفاق الحكومي ذات اشارة موجبة، بحيث أنه كلما ارتفعت قيمة الانفاق الحكومي قد تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الايجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعته الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي وكانت هذه السياسة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي (2000 – 2014). وكانت السياسة التوسعية للإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في شكل بني تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي، سواءا كان التأثير مباشر من خلال زيادة العمالة وتوليد مداخيل جديدة في الاقتصاد المحلي والذي ساهم في زيادة الطلب

الكلية ورفع حجم الناتج المحلي الاجمالي والتأثير الغير مباشر ساهم في تحسين انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج، وهذا ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات والتجارة، وعليه كان الهدف من سياسة الانفاق التوسعية هو تحسين الأداء الاقتصادي.

ومن المؤكد أن ضعف العرض الكلي في الاقتصاد الجزائري أكبر من ضعف الطلب الكلي، وهذا ما أدى بالواردات إلى امتصاص الطلب المتزايد الناتج عن السياسة التوسعية للإنفاق العام، ما أدى إلى استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد. وما هو ملاحظ أن سياسة الانفاق التوسعية من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي كان لها تأثير متواضعا على النمو الاقتصادي نظرا للمبالغ الكبيرة المخصصة لهذه البرامج، ويمكن ارجاع ذلك لعدم كفاءة الجهاز الانتاجي وضعف مرونته، حيث أن هدف التوسع في الانفاق العام هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الانتاجي، وبالتالي فإن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كان محدودا وضعيفا. وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن أهم عوامل عدم فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام هو عدم ترشيد النفقات، خاصة بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار المشاريع.

• **سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCRE والناتج المحلي الاجمالي GDP:**

يتبين لنا من خلال النتائج أن معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذات إشارة سالبة، بحيث كلما انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي بـ 1% ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.53%. ويمكن تليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية بحيث كانت قيمته محددة بنظام صرف ثابت وكان لا يخضع في تحديده إلى العرض والطلب، وبعد تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله لعملات أخرى وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد، عرف سعر الصرف الحقيقي تراجع وانخفاض في قيمته وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الوطني وزيادة الطلب على العملات الصعبة من خلال الطلب على السلع الأجنبية، إلى أن عرف استقرار وتحسن من بداية 2001 إلى غاية نهاية 2014، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي كان نتيجة زيادة الإيرادات البترولية.

**4.4. نموذج تصحيح الخطأ:**

أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ والذي تظهر نتائجه في الجدول (4)، فيتضح أن حد تصحيح الخطأ  $ECM(-1)$  ظهر بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 5%، و هذا ما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات النموذج، المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وأسعار البترول الحقيقية، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات الحكومية.

**الجدول 4. تمثيل تصحيح الخطأ للنموذج ARDL**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(GDP(-1))	-0.225933	0.161707	-1.397174	0.1899
DLOG(REERFMI)	-0.513203	0.147893	-3.470089	0.0052
DLOG(ROILP)	0.342000	0.054897	6.229844	0.0001
DLOG(ROILP(-1))	0.116658	0.053352	2.186560	0.0513
DLOG(OPEN)	-0.379196	0.172567	-2.197380	0.0503
DLOG(FDIGDP)	0.008063	0.004230	1.906033	0.0831
DLOG(GOV)	0.076118	0.092796	0.820273	0.4295
DLOG(GOV(-1))	-0.135954	0.095006	-1.431007	0.1802

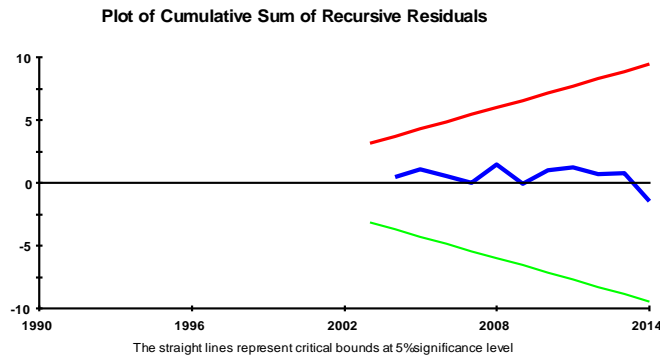
CointEq(-1)	-0.334326	0.122324	-2.733118	0.0195
Dependent Variable: LOG(GDP)				
Selected Model: ARDL (2, 0, 2, 0, 1, 2)				

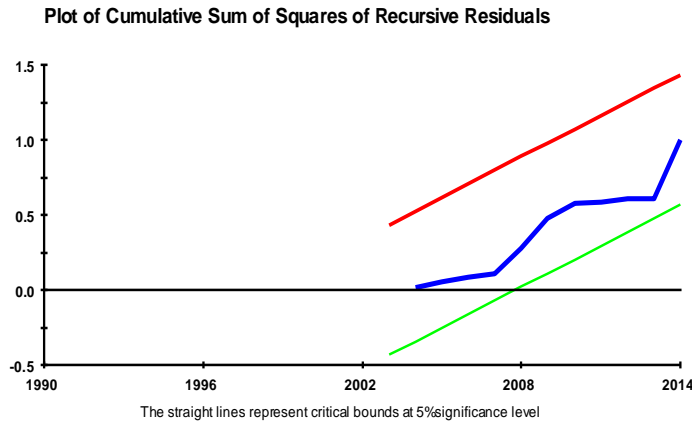
المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 9

كما ظهرت معلمات الأجل القصير المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ موافقة من حيث مستوى المعنوية و الإشارات مع معلمات الأجل الطويل، حيث يتبين أن سعر البترول الحقيقي يعتبر المحدد المهم للنتائج المحلي الخام بحيث أن المعلمة لها اشارة موجبة وعند مستوى معنوية 5% سواء في المدى الطويل أو في المدى القصير. وكذلك مؤشر الانفتاح التجاري في المدى القصير معلمته لها اشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% وهو يتفق مع نتائج المدى الطويل، ونجد سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى القصير معلمته سالبة عند مستوى معنوية 5% وهي تتفق مع نتيجة المدى الطويل. ومن جانب آخر فقد ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق العام بمعلمات موجبة ولكن غير معنوية وعليه فإن التأثير بالنسبة لهذان المؤشران في المدى القصير غير موجودان، و يرجع سبب ضعف تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى عدة أسباب، ومنها أن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية ورغم التحفيزات والتسهيلات يبقى تأثيرها جد ضعيف على الناتج المحلي الخام بحيث أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في أحسن حالته 2% ويعود ذلك إلى البنى التحتية الضعيفة للاستثمار خاصتا القطاع المصرفي وجانب البيروقراطي للإدارة والأهم من كل هذا هو نسبة المساهمة التي لاتتعدى 49% للمستثمر الأجنبي، أما فيما يخص الانفاق العام فضعف تأثيره على النمو الاقتصادي يعود إلى عدم ترشيد الانفاق العام وعدم القيام بدراسات قبل الانفاق، وعدم تخصيص هذه النفقات للقطاعات الانتاجية والصناعية لخلق قيمة مضافة وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الخام، وكانت النفقات موجهة إلى الاستثمارات العامة أي البنى التحتية والقواعد الهيكلية بمبالغ باهضة وغير مدروسة وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الخام كان محدود وضعيف.

ومن أجل التأكد من استقرار النموذج المقدر، استخدمنا اختبار CUSUM، تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل (5) حيث يتبين أن منحنى الأخطاء داخل مجال الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5%، و هذا يعني استقرار النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

## الشكل 5. تمثيل CUSUM





### خاتمة:

إن التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري والتحرير المالي يلعبان دور مهم وهما من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، فأغلب الدراسات التحريية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلا أنه بالرغم من سياسات الانفتاح وجهود الاصلاحات الاقتصادية واجراءات تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وتحرير سعر الصرف في الجزائر، إلا أن الانفتاح التجاري والمالي لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينفذ الإيرادات البترولية دون استغلالها في المشاريع التنموية والاستراتيجية لخلق سلع تنافسية وخلق مجالات وتسهيلات للاستثمار. والسبب المباشر وراء ذلك هو اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع وحيد في التصدير وهو قطاع المحروقات، والغياب الشبه تام للتنوع في الصادرات خارج المحروقات، وكذلك نقص كفاءة السياسة التجارية والتعقيدات الادارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، وغياب التقنية المعلوماتية في سوق العمل بالإضافة إلى عدم تمكن المنتجات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات التكنولوجية العالية، والأهم من كل هذا هو عدم الاستفادة من الانفتاح على العالم من التقنيات والكفاءات.

من خلال الدراسة القياسية التي تدرس أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي استنتجنا أهم النتائج التالية:

- الصادرات الجزائرية تتميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكلية، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي، كما تبين لنا أنه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا أمر متوقع ويتفق مع معظم الدراسات التي نتينا وتمحددات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.
- أن مؤشر درجة الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما تبين لنا أن معلمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ذات إشارة سالبة، فالانفتاح التجاري لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينفذ الإيرادات البترولية دون استغلالها في المشاريع التنموية والاستراتيجية، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات.
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الإيجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعتها الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وما هو ملاحظ أن سياسة

- الانفاق التوسعية كان لها تأثير متواضعا على النمو الاقتصادي نظرا للمبالغ الكبيرة المخصصة لهذه البرامج، وبالتالي فإن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كان محدودا وضعيفا.
- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خصوصا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.
- العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي هي عكسية، ويمكن تعليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية، وبعد تطبيق سياسة تحرير وتخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد.
- ومن أهم التوصيات لتحسين الناتج المحلي الاجمالي والزيادة في النمو الاقتصادي هي:
- تنويع الصادرات من خلال تحسين السلع المصدرة وجعلها تنافسية في الأسواق الدولية.
  - تشجيع وخلق مجالات وتسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر.
  - تحسين كفاءة السياسة التجارية والتسهيلات الادارية فيما يخص التصدير والاستيراد.
  - استغلال الكفاءة والتقنيات التكنولوجية العالية من خلال الاستفادة من الانفتاح على العالم.
  - الهدف من التوسع في الانفاق العام هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الانتاجي، وعليه يجب ترشيد النفقات العامة.
  - تصحيح واستقرار سعر الصرف الحقيقي تعتبر من أهم الشروط لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي وسؤودي حتما إلى زيادة وتحسين النمو.

### قائمة المراجع :

- Alesina. A, V.Grilli & G.M Milesi- Ferritti (1994) “ The political Economy of capital controls” In, L.Leiderman, and A. Razin (eds), Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth, Cambredge, pp 329-347.
- Bailiu J. (2000), « Private Capital Flow, Financial Development, and Economic Growth in DevelopingCountries », Bank of Canada Working Paper n° 2000-15, July.
- BaldwinR. E (2003)“Openness and growth: what’s the empirical relationship?”, NBER Working Paper 9578.
- Bailiu J. (2000), « Private Capital Flow, Financial Development, and Economic Growth in DevelopingCountries », Bank of Canada Working Paper n° 2000-15, July.
- Blomstrom M. (1991), « Host Country Benefits of Foreign Investment», edited by D. Mc Fetridge, TheUniversity of Calgary Press, Calgary.
- Bonfi glioli. Alessandra (2008), « Financial integration, productivity and capital accumulation ». Journalof International Economics 76. p.337-355
- Bekaert, Geert & Harvey, Campbell R. & Lundblad, Christian, (2005), « Does fi nancial liberalizationspur growth? », Journal of Financial Economics, vol. 77. N°.1, pp. 3-55.
- Chang, R., L. Kaltani & N. Loayza (2005) “Openness can be good for growth: the role of policy complementarities”, The World Bank Policy Research WorkingPaper3763.
- Dollar. D(1992) “Outward-oriented Developing Economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976-1985”, Economic Development and Cultural Change, vol. 40, 523-544.
- Edwards S. (2001), « Capital Mobility and Economic Performance : Are Emerging Economies Different ? » NBER Working Paper n° 8076.
- Edwards. S(1998)“Openness, productivity and growth: what do we really know?” The Economic Journal, vol 108, pp 383-398.

- Edison H. J., Levine Ross, Ricci Luca, Slok Torsten (2002b), « International financial integration and economic growth », *Journal of International Money and Finance* 21. p.749-776
- Edison H. J., Klein M., Ricci L. & Slok T. (2002a), « Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis ». IMF Working Paper 02/120.
- Frankel & D.Romer,1999, "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review*, vol. 89 (3), p.p379-399.
- Fuchs-Schundeln N. and N.Funke (2001), « Stock Market Liberalizations: Financial and Macroeconomic Implications », IMF Working Paper, N°193.
- Greenaway, D., W. Morgan and P. Wright(2002) "Trade liberalisation and growth in Developing Countries", *Journal of Development Economics*, vol. 67, 229-244.
- Grilli V. & Milesi-Ferretti G. (1995) « Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls » IMF StaffPapers, 42 (3).
- Honig A. (2008), « Addressing Causality in the Effect of Capital Account Liberalization on Growth », *Journal of Macroeconomics*, mars, pp. 1-15
- Imbs Jean (2004), « Trade, Finance, Specialization, and Synchronization », *The Review of Economics and Statistics*, MIT Press, vol. 86(3), pages 723-734
- Kose M.& Prasad E., Rogoff K. & Wei S.-J. (2006), « Financial Globalization: A Reappraisal », IMF Working Paper No.06/189.
- Krueger , A. O. (1998) "Why trade liberalisation is good for growth?", *The Economic Journal*, 108, 1513 - 1522.
- Klein M. W. & Olivei G. P. (1999), « Capital Account Liberalization, Financial Depth and Economic Growth », Federal Reserve Bank of Boston Working Paper N°99-6.
- Markusen, James R. & Venables, Anthony J. (1999), « Foreign direct investment as a catalyst for industrial development », *European Economic Review*, vol. 43(2), pp. 335-356
- Michaely M. (1977) « Exports and Growth ; An Empirical Investigation » *Journal of Development Economics*, vol.4, n°1, pp.49-53, march.
- Mac Kinnon R.I. (1973), « Money and capital in economic development », *The Brookings Institution*, Washington.
- Mathieson Donald J. et Rojas-Suárez L. (1992), « Liberalisation of the capital Account : Expérience and Issues », IMF WP/92/46, Washington, juin.
- Neto D.G. et Veiga F.G. (2008), « Financial Globalization, Convergence and Growth », NIPE Working Paper n°7/2008.
- Onafowora, O. A. and O. Owoye(1998) "Can trade liberalization stimulate economic growth in Africa?", *World Development*, vol. 26, n°3, 497-506.
- O'Donnell, B. (2001), « Financial Openness and Economic Performance », Trinity College, Dublin, Ireland (non publiee).
- Quinn D. (1997), « The Correlates of Changes in International Financial Regulation », *American Political Science Review*, vol. 91, pp. 531 - 551.
- Rodriguez, F& D. Rodrik, (1999) "Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence", NBER Working Paper No. 7081.
- Shaw E. (1973), « Financial Deepening in Economic Development », New York: Oxford University Press.
- Sachs. J & Warner. A (1995) "Economic reform and the process of global integration" *Brooking Paper on Economic Activity*, 1: 1-95.
- Sachs, J.D.(1987) "Trade and exchange rate policies in growth-oriented adjustment programs", in *Growth oriented adjustment programs*.Eds.: Vittorio Corbo, Moris Goldstein, and Mohsin Khan. Washington DC: IMF.
- Taylor, L., 1991, "Economic openness: problems to the century's end" in *Economic liberalization: no panacea*. Ed. Tariq Banuri. Oxford and NY: Oxford U. Press, Clarendon Press, pp. 99-147.
- Winters, L. A. (2004) "Trade liberalisation and economic performance: an overview", *The Economic Journal*, 114, F4-F21.